



كفاءة الفقه السياسي وجدارته

مدخل إلى عناصر أهلية الفقه
في الأمة المجتمع وحل معضلاته

السيد مهدي فتحي

ترجمة

مركز المهدي للدراسات

سیرشناسانه عنوان قرار دادی	سیرشناسانه عنوان قرار دادی
تکرار نام پدید آور	تکرار نام پدید آور
مشخصات نشر قم	مشخصات نشر قم
مشخصات ظاهری	مشخصات ظاهری
شابک	شابک
وضعیت فهرست نویسی	وضعیت فهرست نویسی
یادداشت	یادداشت
یادداشت	یادداشت
موضوع	موضوع
موضوع	موضوع
رده بندی کنگره	رده بندی کنگره
رده بندی دیویی	رده بندی دیویی
شماره کتابشناسی ملی	شماره کتابشناسی ملی

مراجعة الكتاب

- ❖ اسم الكتاب: كفاءة الفقه السياسي وجدارته
- ❖ المؤلف: السيد مهدي فقيهي
- ❖ التعريب: رائد البصري
- ❖ تقويم النص: عمار الحمد
- ❖ الإخراج الفني: محمد بادق الفريجي
- ❖ الناشر: منشورات محبين
- ❖ العدد: ١٠٠ نسخة
- ❖ الطبعة: الأولى / ١٤٣٩هـق - ٢٠١٧م
- ❖ رقم الإيداع الدولي: ٩٧٨-٦٠٠-١٣١-١٠٩-٣

جميع الحقوق محفوظة لمركز الهدف للدراسات

كلمة المركز

إنَّ للغة العديد من المعاني اللغويّة، كالفهم والعلم بالشّيء، فمتى ما علمت أو فهمت شيئاً بعد فقّهته، وما شيوع هذا الإطلاق في علم الدين إلّا لسيادته وشرفه وقضائه، وهذا ما جرى عليه العرف، وصار من لديه فقه في الدين يُدعى (بالفقيه).

ومن تعاريفه الأخرى الطائفة، والتي هي قوّة الفهم والبصيرة وبُعد النظر والحذاقة، ومنها كذلك ولعله الأرجح الفهم الدقيق للشيء.

أمّا لو نظرنا إليه كعلم من العلوم فهم عبارة عن: العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعيّة المتعلّقة بأفعال العباد في عباداتهم ومعاملاتهم، وعلاقاتهم الأسريّة، وجنایاتهم، والعلاقات بين المسلمين بعضهم ببعض، وبينهم وبين غيرهم في السلم والحرب، وغير ذلك.

ونتيجةً لذلك فقد تنوّع الفقه بحسب موضوعات الحكم الشرعي، وانتقل من فقه العبادات إلى المعاملات، ومنه إلى فقه الاقتصاد وفقه الحقوق و... وواحدٌ منها هو الفقه السياسي، والذي لم يكن طري المنشأ، وإنّما امتزج مع البدايات الأولى للإسلام، وازدادت معالمه وضوحاً لما تشكّلت الدولة الإسلاميّة، وأخذ يحتلّ مكانته في أفكار الأمة الإسلاميّة لولا ما طرأ على

واقع الحكم الإسلامي، وأمسى لا يمثل الدين واتخذ له منهجاً مشوشاً يصعب اختلاق مبررات تعفي مبتدعيه وتبرأ ساحتهم.

ولكنه رغم ذلك ظلّ محفوظاً في الفكر السياسي الشيعي، يلوح لذوي البصائر كلما سنحت له الفرصة بالظهور، لا سيما في العصر الراهن مع ازدياد المعتركات السياسية وتنوعها وتعقدها، وغياب الواعز الديني الخالص عنها، فضلاً عن هيمنة السياسات العلمانية التي تسعى جاهدة لقطع الطريق بوجهه، كل ذلك وغيره من الأسباب جعل الرجوع للفقه السياسي وإحياء ضرورة ملحة لواقع المسلمين السياسي، فشرعت الأقلام تخطّ السطور في هذا الموضوع، وتسلط الضوء على جوانبه المتعددة وأبعاده المختلفة؛ لتستوضح ارتباطه بالمصلحة التي تفي بأداء الأحكام الشرعية، وعلاقته بصلاحيات الحاكم الإسلامي، وصولاً إلى بيان قدرته وكفاءته في مساهمته للتطور والعصرية ووضع النقاط على الحروف في رفع العضلات والإشكالات المبددة لجهود الفرد المسلم خاصة، والمجتمع الإسلامي عامة.

وجاء إثر ذلك هذا الكتاب تحت عنوان «كفاءة الفقه السياسي وجدارته»، مدخل إلى عناصر أهلية الفقه في إدار المجتمع وحلّ معضلاته، حيث قام فيه المؤلف السيّد مهدي فقيهي الواعظي بسد الفراغ في هذه المسألة بما نقله من آراء للفقهاء مع التحليل والمناقشة بخطى متزنة، ليضع خطوطاً معلّمة ترشد من طلب الحقيقة، ومركز الهدف للدراسات رأى أن يقدم هذا الكتاب للقارئ العربي المسلم بعد ما قام بترجمته وتقيقحه ليتعرّف على تراثه الإسلامي الثرّ والله وليّ التوفيق.

كلمة المؤلف

بعد انحصار الثورة الإسلامية الإيرانية دخل الفقه السياسي ميدان التطبيق والمرحلة العملية. حينئذٍ يواجه تساؤلات وتحديات على الدوام، ولكنه في العقود الأخيرة واجه دوراً فاعلاً ونزاعات حقيقية. وعليه فإنّ البحث الذي نحن بصدده يتكفّل الإجابة عن السؤال حول امتلاك الفقه السياسي الشيعي أو عدم امتلاكه القدرة والكفاءة اللازمة لحلّ المشاكل الاجتماعية والسياسية المستحدثة في العصر الحاضر.

في معرض الجواب تُطرح الفرضية القائلة أنّ الفقه الشيعي بما يمتلكه من خصوصيات وبما يتمتّع به من قدرات، صار ذا كفاءة وقابلية على حلّ العضلات الاجتماعية والسياسية المستجدّة في عصرنا الحاضر.

وما هذه الحيويّة التي يمتلكها هذا النظام الفكري إلا ببيعة قوانينه وقواعده التي أتاحت الفرصة لإبداع الأفكار الجديدة داخل منظومة الفقه السياسي الشيعي.

تناولنا في هذا الكتاب تقييم هذه الفرضية من خلال عدّة فصول، ففي الفصل الأوّل قدّمنا عرضاً لبعض المفاهيم الهامّة، كمفهوم الفقه السياسي والكفاءة، وغيرهما من المفاهيم الرئيسة الأخرى.

وفي الفصل الثاني تحدثنا حول الآليات التاريخية لتطور الفقه السياسي في نظرة عامة، وقسمنا أدوار فقه الشيعة إلى ستة أدوار، وتطرقنا في القسم الثاني من هذا الفصل إلى المسار التاريخي للاجتهاد ومكانته ودوره الحيوي والمتحرك في حلّ المعضلات الاجتماعية والسياسية مع رعاية الأصول الثابتة والمحافظة عليها.

وأما الفصل الثالث فتناولنا فيه عنصرَي الزمان والمكان، وكيفية تأثير هاتين العنصرين في الاجتهاد، وولاية الفقيه والحكم الحكومي، وتم بحث معاني العقل، وأقسامه، والسير التاريخي للدليل العقلي، والحسن والقبح العقليين، والتلازم ما بين حكم الشرع واستخدام قاعدة التلازم.

وفي الفصل الرابع أوضحنا عنصر المصلحة ودوره في رفع قدرة الفقه الشيعي في حلّ معضلات المجتمع، وفي آخر الكتاب ذكرنا النتيجة وثمار ذلك في إدارة المجتمع وحلّ معضلاته.

في النهاية نعتقد أنّ انتصار الثورة الإسلامية، وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية المقدّسة، المبني على ولاية الفقيه نقطة انطلاق حركة الفقه وحيويته نحو كشف القدرات والكفاءات العلمية والعملية للفقه، والتي هي بحاجة إلى التنظير والأبحاث المعمّقة والعديدة في الفقه السياسي، وفي ذلك نستمدّ العون ونطلب التوفيق من الله سبحانه.

ختاماً أمل أن يكون الكتاب خطوة مفيدة في إيضاح قدرة وكفاءة الفقه السياسي، وأن يتحفنا الأخوة الأساتذة والعلماء بملاحظاتهم المعطاءة، ويرشدونا إلى النواقص. وفي الختام أقدم فائق شكري لحجّة الإسلام الدكتور محمد جواد نوروزي، وحجّة الإسلام الدكتور محسن القمي، وإلى والدي الموقر، لما قدّموه لي من إرشادات قيّمة، ومن الله التوفيق.

سيد مهدي فقيهي الواعظي

المقدمة

إنّ الفقه السياسي الشيعي الذي يمهّد الأرضية لبناء مجتمع إسلامي سالم وبعين أساليب إدارة المؤسسات السياسيّة فيه، له تأثيرٌ في بناء النظام السياسي والاجتماعي وفي كميّة سلوك الموظّف والمواطن، عبر إتباع أسسه وأهدافه الغائيّة.

فالأنظمة السياسيّة البشريّة غالباً ما يكون الهدف من تأسيسها هو توفير الاحتياج المادي لمواطنيها. وهذه الأهداف تتغيّر وتتبدّل بتغيّر المتطلّبات وظهور احتياجات جديدة، بخلاف ما لديه الفقه السياسي؛ إذ نجده متناسباً مع المتطلّبات المتغيرة من جهة، ومن جهة أخرى يولي أهميّة للأصول الثابتة والمتغيرة نظراً للاحتياجات الفطريّة، إضافة إلى كلّ ذلك، فإنّ هدف الفقه السياسي هو تأمين المتطلّبات الماديّة والمعنويّة للإنسان بصورة توافيّة، ويعتبرها من العناصر الأساسيّة الفاعلة للفقه الذي يتمتّع بكفاءة عالية في إيجاد الحلول لمعضلات المجتمع على مرّ العصور.

إنّ الإسلام باعتباره آخر دين سماوي، وأكمل رسالة إلهية يدّعي القدرة والكفاءة اللازمة لإدارة المجتمع البشري، ولنيل ذلك وضع المعارف الإسلاميّة أمام البشريّة، فمن الضروري في المقام أن نتناول عناصر كفاءة الفقه السياسي بالبحث والتحقيق، وعلى هذا الأساس ركّزنا اهتمامنا في هذا الكتاب على عناصر الاجتهاد والدور المهم للزمان والمكان فيه، بالإضافة إلى الاهتمام ببعض العناصر في الفقه مثل: العقلانيّة والمصلحة في الفقه.

من الجدير بالذكر أن القرآن الكريم وروايات أهل البيت (عليه السلام)، وبالخصوص السيرة السياسية لأمير المؤمنين (عليه السلام) في إدارة الحكومة، مليئةٌ بالتعاليم التي تعتبر كأدلةٍ في دراستنا لأهلية وجدارة الفقه السياسي، وعلى الرغم مما أُلّف في مجال أهلية الفقه من كتب، إلا أنه لم يؤلّف كتاب يناقش الموضوع بشكل علمي، وبما أن مصطلح الأهلية أكثر ما يُستخدم في علمي الاقتصاد والإدارة، برزت أهمية بالغة لبحث ذلك ضمن أطر الفكر السياسي الإسلامي وبصيغة فقهية؛ لضرورته وندرته.

وبما أن الإسلام هو علة إيجاد النظام والفقه السياسي الإسلامي ودوامه، اقتضى البحث في هذا المجال إجابات دقيقة ومتقنة، تجاه الشبهات والمعضلات التي قد تنشأ عند الخس الفكرية للحكومة الدينية، ويبدو أن التحقيق في مجال الفقه السياسي الشيعي ودراسة عناصر جدارته يعدّ خطوة مهمة في هذا الاتجاه، كما أن بيانها هو الآخر يعدّ خطوة في تقوية الفقه السياسي، ونظرية ولاية الفقيه، وفي حل المعضلات الفكرية والعملية للمجتمع، وهذا يدلّ على جدارة الإسلام في إدارة المجتمع المعاصر.

ويمكن الإشارة في هذا البحث إلى المحاور التالية:

- ١- بيان جدارة الفقه السياسي إزاء المسائل السياسية والاجتماعية المعاصرة.
- ٢- بيان رمز بقاء أحكام الإسلام وخلودها، والإشارة إلى حيوية الفقه الشيعي ومرونته في معالجة المسائل الاجتماعية المتغيرة زمانياً ومكانياً في كل عصر.
- ٣- بيان المصادر المؤثرة في جدارة الفقه الشيعي، مع الأخذ بنظر الاعتبار دور الاجتهاد والمصلحة والعقل والزمان والمكان في استنباط الأحكام.

فهرس الموضوعات

٧.....	كلمة المركز.....
٩.....	كلمة المؤلف.....
١١.....	المقدمة.....

الفصل الأول: المفاهيم العامة

١٥.....	١- الفقه في اللغة.....
١٧.....	٢- الفقه في المصطلح القرآني.....
١٩.....	٣- الفقه في الاصطلاح.....
٢٠.....	٤- الفقه السياسي.....
٢٢.....	٥- ما يمتاز به الفقه السياسي عن سائر أبواب الفقه.....
٢٥.....	٦- الحيويّة (الفاعليّة).....
٢٧.....	٧- المشروعيّة.....
٢٩.....	٨- النظريّات الأساسيّة في باب الكفاءة.....
٣٣.....	٩- معيار الكفاءة في الفقه السياسي الإسلامي (الحياة الطيبة).....

الفصل الثاني: تطوّر الفقه السياسي

٤١.....	الأدوار التاريخيّة للدولة الدينيّة في الفقه السياسي الشيعي.....
٤٢.....	١- عصر التشريع وحضور المعصومين (عليه السلام).....
٥٠.....	٢- عصر الاجتهاد واتّساع النظريّات.....
٥٤.....	٣- عصر إزدهار واستقرار الفقه السياسي (العصر الصفوي).....

- ٤- عصر الركود (تشعب الفقه وظهور التيار الأخباري)..... ٦١
- ٥- عصر إعادة البناء وتحديد الهوية..... ٦٦
- ٦- عصر ازدهار الفقه السياسي ونظرية ولاية الفقيه (عصر الإمام الخميني)..... ٧٠

الفصل الثالث: الاجتهاد والفقه السياسي

- الاجتهاد في اللغة والاصطلاح..... ٨٩
- اجتهاد الجواهري وحل مسائل المجتمع..... ١٠٠
- الاجتهاد في المدرسة الأخبارية..... ١٠٥
- الاجتهاد الحروي والمعاصر..... ١٠٨
- اختلاف الاجتهاد عن نظرية تعدد القراءات..... ١١٢
- مكانة الاجتهاد في الإسلام..... ١١٥
- الاجتهاد والمعضلات الاجتاعية السياسية..... ١١٨
- ١- استمرار فتح باب الاجتهاد..... ١١٨
- ٢- ضرورة تبيين المسائل من قبل المجتهد السياسي..... ١٢٠
- ٣- ترقّي الفقه وعدم انسداده في حلّ المعضلات..... ١٢٥
- النتائج..... ١٣٧

الفصل الرابع: الزمان والمكان في الفقه السياسي

- حقيقة الزمان والمكان..... ١٤٢
- الزمان والمكان في المسار التاريخي للفقه..... ١٤٧
- ١- الزمان والمكان في فكر الإمام الخميني..... ١٤٩
- ٢- مساحة الزمان والمكان في الفقه السياسي المعاصر..... ١٥١
- اتجاهات في دور الزمان والمكان في الفقه السياسي..... ١٥١

١٥٨	النتيجة والرؤية المستقبلية
-----	----------------------------------

الفصل الخامس: العقل والفقه السياسي

١٦٦	العقل في اللغة والقرآن الكريم
١٦٧	مفهوم العقل
١٧٣	دور العقل في الفقه
١٧٣	١- الألفية المستقلة
١٧٣	أ- مستقلات العقلية
١٨١	ب - غير المستقلات العقلية
١٨٣	٢- الوظيفة الآتية للعقل في مجال الفقه والأحكام
١٨٣	أ- في تعارض الأدلة
١٨٤	ب - في حكمين متعارضين
١٨٥	ج - استخلاص المفهوم من الأدلة
١٨٥	د - تقييد بعض الأدلة
١٨٦	هـ - في إثبات نص الوحي
١٨٧	و- معيارية العقل
١٨٨	ز- العقل كالمصباح
١٨٩	ح- العقل كالمفتاح
١٩١	النتائج

الفصل السادس: المصلحة والفقه السياسي

١٩٥	١- المصلحة في اللغة والاصطلاح
١٩٧	٢- المصلحة في الفكر السياسي الغربي

٢٠١	٣- المصلحة في اصطلاح المفكرين الإسلاميين.....
٢٠٥	٤- سابقة بحث المصلحة في الفقه.....
٢٠٩	٥- الأصول والمناشئ العقلية والفقهية للمصلحة.....
٢١١	أقسام المصالح.....
٢١١	١- المصالح الواقعية.....
٢١١	٢- المصالح الحكومية.....
٢١٢	٣- مصالح بمعنى المنافع.....
٢١٣	العلامة بين فكرة المصلحة ومحورية التكليف.....
٢١٧	المصلحة في سيرة المعصومين.....
٢١٧	١- سيرة النبي (ص).....
٢١٩	٢- سيرة الأئمة المعصومين (عليهم السلام).....
٢٢٢	المصلحة أساس تشريع الأحكام الشرعية جعلها.....
٢٢٨	المصلحة والفقه الشيعي.....
٢٣٣	المصلحة والفقه السني.....
٢٣٨	المصلحة أساس إدارة المجتمع وصدور الأحكام الحكومية المجدية.....
٢٤١	المصلحة والأحكام الحكومية.....
٢٤٤	ضوابط ومعايير المصلحة في صدور الأحكام الحكومية.....
٢٥٢	النتائج.....
٢٥٥	فهرس المصادر.....
٢٥٥	أ. المصادر العربية.....
٢٦١	ب. المصادر الفارسية.....
٢٦٨	ج. النشريات والمقالات.....
٢٧١	فهرس الموضوعات.....